



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ما التغييرات التي يأتي بها قانون الانتخابات التركي الجديد الذي أقره البرلمان؟

أوكان يوجيل



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

ما التغييرات التي يأتي بها قانون الانتخابات التركي الجديد الذي أقره البرلمان؟

أوكان يوجيل*

قُبِلَ اقتراح تعديل قانون الانتخابات الذي أعدّه نواب حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية في الجمعية العامة للجمعية الوطنية التركية الكبرى الليلة الماضية، وأصبح قانوناً. مع القانون الجديد ستُخفّض عتبة الانتخابات إلى (7%)، وسيُعيَّر حساب النائب.

وُوفِّقَ الليلة الماضية على مشروع القانون المكوّن من (15) بنداً، والذي أعدّه شركاء تحالف الشعب حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، وعُرِضَ على الرأي العام في البرلمان في 14 مارس، بعد ثلاثة أيام من المناقشة في الجمعية العامة للبرلمان؛ لم يُجرَ أي تغييرات في مداولات اللجنة الدستورية البرلمانية والجمعية العامة البرلمانية. يدخل القانون الجديد حيّز التنفيذ بعد نشره في الجريدة الرسمية. مع القانون الجديد، حُقِّضَت عتبة البلد في الانتخابات العامة البرلمانية من (10% - 7%)، وأزَلت تأثير أصوات التحالف على الانتخابات البرلمانية، وإعفاء الرئيس من حظر الدعاية في مدّة الانتخابات.

عتبة الانتخابات

من أكثر اللوائح المدهشة في القانون الجديد هو التغيير في عتبة الانتخابات. مع اعتماد قانون الانتخابات البرلمانية في 10 يونيو 1983 حُدِّدَت العتبة الانتخابية في جميع أنحاء البلاد بنسبة (10%). لا تستطيع الأحزاب السياسية التي لا يمكن أن تتجاوز هذا الحد أن تنتخب نواباً. مع القانون الجديد حُقِّضَت العتبة إلى (7%) في جميع أنحاء البلاد.

العتبة العامة وحسابها

المادة (33) الفقرة الأولى المعدّلة: 23/1987/5 - 3377/9 م (د). الأحزاب التي لا تتجاوز (10%) من الأصوات المجموعة في الانتخابات العامة في جميع أنحاء البلاد وفي جميع الدوائر

* باحث.

الانتخابية لا ينتخب النواب (جملة إضافية: 13/3/20187102/20 م د) في حالة وجود تحالف انتخابي سيُختَسب حد العشرة بالمئة على أساس إجمالي الأصوات المجموعة التي حصلت عليها الأحزاب السياسية المتحالفة، ولا تُحْتَسب العتبة المنفصلة للأحزاب السياسية، ولا يمكن انتخاب المرشحين المستقلين المدرجين في قائمة الأحزاب السياسية إلا إذا تجاوز الحساب السياسي في القائمة عتبة العشرة بالمئة في جميع أنحاء البلاد، وفي جميع الدوائر الانتخابية في الانتخابات.

مادّة القانون القديم

تعديلات على قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب وبعض القوانين

اقترح قانون

المادة (1) - يستعاض عن عبارة 10% من الأصوات الواردة في الفقرة الأولى من المادة 33 من قانون انتخاب النواب بتاريخ 10/6/1983 ورقم 2839 بعبارة 7% من الأصوات مع الفقرة نفسها في الفقرة الثالثة تُغيّر عبارة عشرة بالمئة إلى سبعة بالمئة.

مادّة القانون الجديد:

التغيير في حساب النواب

مع القانون الجديد، ستكون تغييرات في حساب النائب. في الوضع الحالي، إذا تجاوز مجموع أصوات التحالف العتبة، جُمِعَت الأصوات في التحالف، وحُدِدَ عدد النواب الذين ستصدرهم الأحزاب في التحالف وَفَقاً للأصوات التي حصلوا عليها داخل التحالف. في منطقة يُنتخب فيها نائبان، ويمكن للطرف الثالث الحاصل على أكبر عدد من الأصوات أن يتقدم على الطرف الثاني بأصوات التحالف، ويحصل على نواب.

المادة (2) - عُيِّرَت عبارة (التحالفات) في الفقرة الأولى من المادة 34 من القانون رقم 2839 إلى (الأحزاب المكوّنة للتحالف)، حُدِفَت عبارة (التحالفات، تحالفات، تحالفات) في الفقرة الثالثة من نص المادة، وعُيِّرَت الفقرة الأخيرة على النحو الآتي:

على سبيل المثال، في الانتخابات العامة لعام 2018، انتخب حزب العدالة والتنمية أربعة نواب في (الإزيغ). في انتخابات 2018، كان الحزب الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات بعد حزب العدالة والتنمية هو حزب الحركة القومية، وكان حزب الشعب الجمهوري في المركز الثالث. ومع ذلك، حينما وُزِعَ النواب وَفَقاً لإجمالي أصوات التحالف، وانتخب حزب الشعب الجمهوري النائب الخامس. في حالة حدوث السيناريو نفسه مع القانون الجديد، سِيْمَنَحُ النائب الذي يذهب إلى حزب الشعب الجمهوري إلى حزب الحركة القومية. بمعنى آخر، سيُنتخب كل حزب نوابه بالأصوات التي يحصل عليها في الدائرة، ولن يُؤخَذَ تصويت التحالف في الاعتبار عند انتخاب النواب.

إعفاء رئيس الجمهورية من حظر الدعاية

مع القانون الجديد، أُعْفِيََ الرئيس من حظر الانتخابات. حُذِفَت كلمة «رئيس الوزراء» في القانون القديم بالتعديل الذي كان «في إطار التوافق مع نظام الحكم الرئاسي»، وقضت بأن الحظر الانتخابي هو الوزراء والنواب فقط. بمعنى آخر، مع أن الرئيس هو أيضاً رئيس حزب سياسي، إلا أنه سيتمكن من استخدام سيارته الرسمية أثناء رحلاته أثناء عملية الدعاية، وحضور الاحتفالات والافتتاحيات الرسمية، وإقامة الضيافات مع مرافق الدولة.

لا يكفي تشكيل مجموعة في البرلمان للمشاركة في الانتخابات

كان يكفي تشكيل مجموعة في البرلمان في النظام الحالي، أي: أن يكون لها ما لا يقل عن (15) نائباً عن حزب ما للمشاركة في الانتخابات. لذا، قبل الانتخابات العامة في عام 2018، استقال (15) نائباً من حزب الشعب الجمهوري، وانضموا إلى حزب الجيد، ومكّنوا الحزب من المشاركة في الانتخابات عن طريق إنشاء مجموعة في البرلمان. ومع ذلك، مع القانون الجديد، لن يكون تشكيل مجموعة في البرلمان أحد الشروط الكافية للمشاركة في الانتخابات. لدخول الأحزاب السياسية في الانتخابات، يجب عليها إكمال تنظيمها الإقليمي في (41) محافظة على الأقل من (81) محافظة، وتنظيم مؤتمرها الكبير قبل ستة أشهر على الأقل من الانتخابات.

أُلغِيَ التزَامُ كبير القضاة في لائحة الانتخابات

مع القانون الجديد المكوّن من (15) مادة أُلغِيَ واجب وجود «قاضي كبير» في مجالس انتخابات المحافظات والمقاطعات. يتألف مجلس الانتخابات المحافظة من رئيس وعضوين دائمين وعضوين احتياطيين. يُعيّن رئيس مجلس انتخابات المحافظات وأعضاؤه، وكذا أعضاؤهم البديل في الدرجة الأولى من القضاة من بين القضاة الذين يعملون في وسط المدينة في الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني (يناير) كل عامين، والذين لم يتلقوا أي عقوبة، أو العقوبة التأديبية الأشد، أو الذين كُلفوا على الأقل بالدرجة الأولى، والذين لم يفقدوا مؤهلاتهم للتعين في الدرجة الأولى. ستُحدّد المحكمة من هيئة العدل عن طريق تثبيت الأسماء.

في حالة لم يخرج اسم قاضي للمشاركة، يُحدّد الرئيس والأعضاء الدائمين والأعضاء المناوبين بدءاً من أقدم قاضي، إذ ستعمل هيئة الانتخابات المحلية لعامين. في حالة شغور رئاسة مجلس الانتخابات المحلي، سيرأس أكبر قاضي من بين الأعضاء الدائمين والبديل مجلس الانتخابات المحافظة. مع دخول القانون الجديد حيّز التنفيذ لن تعود المجالس الانتخابية الحالية صالحة.

ردود فعل المعارضة

ردّة الأحزاب المعارضة لقانون الانتخابات الجديد. ضُمنّت هذه القضية في البيان المكتوب الذي صدر بعد

اجتماع قادة الأحزاب السياسية الستة الذين يعملون معاً للانتقال إلى النظام البرلماني المعزز في مقر حزب الديمقراطية والتقدم يوم الأحد.

ووضّح في البيان أنّ القانون الجديد يهدف إلى وحدة الأطراف الستة، وذكر أنّ «التعاون سيستمر في وئام، وقمنا بتقييم التطورات السياسية في الشهر الماضي، وفي هذا السياق تبادلنا وجهات النظر حول اقتراح قانون الانتخابات التي تهدف إلى زعزعة وحدتنا، ونحن مصمّمون على مواصلة تعاوننا في وئام».

«ستُقيم جميع عمليات المحاكاة»

تقرّر تشكيل مجموعتي عمل بين الأحزاب الستة لخارطة الطريق للانتقال إلى النظام البرلماني والأمن الانتخابي، كما كان الحال مع النظام والاقتصاد البرلمانيين المعززين سابقاً. وفي حديثه إلى «ميدياسكوب»، صرّح نائب رئيس حزب السعادة «بولنت كايا» أنّ خارطة الطريق ستُعطي العملية التي ستُجرّب قبل الانتخابات، والخطوات التي يجب اتخاذها بعد الانتخابات. وقال «كايا» ستكون لجنة تُقيّم العملية والمحاكاة برمتها»، وصرّح «كايا» أنّ إدارات الحزب ستتخذ خطوات في نطاق الأولويات التي ستحددها مجموعة العمل.

لجنة لكل من العملية الانتخابية وبعدها

قال نائب رئيس حزب الديمقراطية والتقدم «إدريس شاهين»: «إنّ اللجنة التي ستُشكّل لخارطة الطريق ستُقيم المسار الذي يجب اتباعه حتى الانتخابات، وأيضاً ماذا سوف تفعل إذا فازت بالانتخابات؟!» شرح شاهين القضايا التي ستناقشها اللجنة على النحو الآتي: «ستُجرى في هذه اللجنة -بعد الانتخابات- دراسات حول كيفية استخدام الرئيس الجديد لسلطاته في الانتقال إلى النظام البرلماني وفي العملية المقبلة. وفي الوقت نفسه فإنّ المناقشات حول موعد التخلص من نظام الحكم الرئاسي ووفق التوزيع البرلماني هي من بين مواضيع هذه اللجنة».

وذكر أنّ اللجنة التي ستُشكّل لخارطة الطريق ستحدّد برنامجاً لذلك، مع مراعاة جميع أنواع السيناريوهات. ومن المتوقع أن تبدأ كلتا اللجنتين عملهما الأسبوع المقبل.

سوف يتقدّم حزب الشعب الجمهوري إلى المحكمة الدستورية بطلب لإلغاء القانون

من ناحية أخرى، قرّر حزب الشعب الجمهوري «التقدّم» بطلب إلى المحكمة الدستورية لإلغاء القانون، بحجة أنّ القانون الجديد غير دستوري، وقال نائب حزب الشعب الجمهوري في إسطنبول والحامي البروفسور الدكتور «إبراهيم كابوأوغلو» أنّهم سيقدّمون بصورة عاجلة (ثلاث مواد إلى المحكمة الدستورية، بما في ذلك إنشاء مجالس انتخابية بطريقة القرعة، وإلغاء المجالس القديمة).

يمكن لحزب الشعب الجمهوري التقدّم بطلبٍ إلى المحكمة الدستورية لإلغاء القانون في غضون (60) يوم بعد نشر القانون في الجريدة الرسمية.

في المؤتمر الصحفي في البرلمان، قال «كابوغلو» إنّه يجب إلغاء العتبة الانتخابية تماماً، ويجب أن يخضع الرئيس ونوابه لحظر الانتخابات.

المصدر:

<https://:medyascope.tv/2022/04/01/mecliste-kabul-edilen-yeni-secim-yasasi-hangi-degisiklikleri-getiriyor/>